

50 شركة في البورصة تحت 100 فلس

1 35% من حجم السوق ديكور للمضاربات والتنفيذ

2 شركة رأسمالها 80 مليون دينار كويتي وسعرها السوقي 39 فلساً

3 50 رئيس تنفيذي ماهي إنجازاتكم منذ الأزمة المالية

4 لماذا لا تفكر تلك الشركات في الاندماج راقفة بالمستثمرين؟

كتب عنه العبد الله:

بالرغم من المكاسب التي شهدتها السوق خلال الأيام الماضية، والتي ضيقت فجوة التراجعات والخسائر التي شهدتها السوق في هزة 5 أغسطس متأثراً بسلسلة انهيارات لأسواق عالمية انعكست على أسواق الخليج، إلا أن في البورصة نحو 50 شركة تمثل نحو 35% من إجمالي السوق أسعارها السوقية أقل من مستوى 100 فلس بكثير. المثير أن أحد الشركات يبلغ رأسمالها 80 مليون دينار كويتي مدفوعة بالكامل وسعرها السوقي يتداول عند 39 فلساً.

بعض الشركات مستوياتها السعري التي تحت هامش الـ 100 فلس مستمرة على هذا الوضع منذ 16 عاماً تقريباً منذ الأزمة المالية العالمية أواخر 2008 وهي تدور عند تلك المستويات. مصادر مراقبة واستثمارية تقول أن تلك الشركات عاجزة عن تحسين أوضاعها أو انتشال أسهمها من هذا المستنقع خصوصاً وأنه على سبيل المثال «نموذج» شركة الـ 80 مليون دينار كويتي لديها خسائر متراكمة بقيمة تبلغ نحو 9 ملايين دينار كويتي تمثل 11.25% من رأس المال.

والتساؤلات التي تفرض نفسها:

- 1- ماذا تفعل إدارات هذه الشركات وما إنجازاتها طيلة 16 عاماً؟
- 2- متى تشعر مجالس إدارات الشركات التي ترزح في مدار الـ 20 حتى 50 فلساً بالمسؤولية تجاه المساهمين والمستثمرين؟
- 3- لماذا لا تفكر تلك الشركات في الاندماجات؟ إذا كانت هناك أمانة ومسؤولية وحصافة في التفكير لإنقاذ هذه الكيانات أو بناء كيان استثماري صالح للإدراج وجاذب للاستثمار الحقيقي وليس للمضاربات.
- 4- هل يعقل أن هذه النماذج تضم في هيكل عضويتها

250 عضو مجلس إدارة في هذه الشركات ماذا يفعلون... لا أحد يعلم

إيداع رأسمال 80 مليون وديعة بعائد 4% يحقق للشركة 3.2 مليون بدون أكلاف

أعضاء وقيادات المساهمين والشركات «فاشلة» مفروضة على

لا توجد أدنى محاسبة على الأداء السلبي رغم المميزات المالية الباهظة



أعضاء مستقلين؟ هل هم مستقلون فعلاً أم مجرد ديكور؟

5 - مصادر استثمارية تقول أن إيداع رأسمال شركة الـ 80 مليون دينار كويتي في وديعة مصرفية بسعر 4% يمكن أن يحقق لها سنوياً 3.2 مليون دينار كويتي من دون أي أكلاف على الشركة سواء مراقبي الحسابات أو أكلاف الجهاز التنفيذي والإداري والمميزات وإيجار المقرات ومكافآت مجلس الإدارة ومخصصاتهم وباقي أبواب المصاريف، ناهيك عن المخاطر المحيطة برأس المال مقارنة بانعدامها عند إيداع رأس المال وديعة.

من المخجل أن بعض هذه الشركات محسوبة على بنوك

قيادة كبرى في السوق، وبعض هذه الأسهم تأسست بمشاركة صناديق سيادية تخارجت منها. مصادر مطلعة أكدت لـ «الاقتصادية» أن بعض هذه الشركات تغيب عنها أدنى درجات المحاسبة على الأداء، بدليل استمرارية نفس الوجوه منذ سنوات وكأنها مفروضة على المساهمين.

المصادر ذاتها كشفت أن أبناء أعضاء مجالس إدارات في العديد من الشركات التابعة والزميلة بلا أدنى خبرة ويتصدرون المناصب الأمامية والعليا وكأنهم في ورشة تدريبية.

سياسات تضارب المصالح في بعض الشركات حبر على ورق !!

● 0% إفصاحات الأعضاء عن الأعمال التي تتم مزاولتها وتتضمن تضارب صارخ

● لم يسبق أن رخصت جمعية عمومية بالسماح لعضو مجلس إدارة بممارسة نشاط منافس

كتب بدر العلي:

أطراف رغم التعارض الصارخ والواضح في الجمع بين المنصبين. ملف تعارض وتضارب المصالح ملف شائك ومهم واستراتيجي ويجب أن يوضع على طاولة التطبيق الإلزامي وليس من باب الرفاهية والكماليات.

● السوق فعلياً يحتاج إلزام في تلك الملفات لتكريس النزاهة المطلقة، بحيث تتسع تلك الإفصاحات لتشمل حتى أعضاء مجالس الإدارات وتشمل كل أعضاء اللجان من غير أعضاء مجالس الإدارات عبر تعبئة نموذج الإفصاح.

الخلاصة: ملف تعارض المصالح من الملفات الخطيرة التي تحتاج تدقيق وإلزام جميع أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء اللجان المنبثقة عنه بالإفصاحات اللازمة والتشديد على متابعة ملف استغلال المناصب لتحقيق مصالح خاصة.

أيضا يتوجب مراقبة ذلك الملف كما تتم مراقبة وتدقيق أعمال أخرى.

● الشركات المحترفة التي تتبع أعلى درجات النزاهة والحوكمة تضع إجراءات واضحة للإفصاح عن تعاقد الشركة أو تعاملها مع طرف ذي علاقة، على أن يشمل ذلك إبلاغ الهيئة الرقابية والجمهور دون تأخير بذلك التعامل والتعاقد إذا كان هذا التعاقد أو التعامل مساوياً أو يزيد على 1% من إجمالي إيرادات الشركة وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة.

● مجالس إدارات بالكامل تشاهد حالات تعارض مصالح لأطراف ذات صلة مباشرة برئيس مجلس الإدارة وكبار الملاك وعندما تستفحل المشاكل وتظهر الخسائر وتفوح روائح التنفيع يتم تأمين «مخارج» آمنة.

● بعض الأطراف تمارس أنشطة متضاربة ومتعارضة، وعند الخسائر يتم تحميلها للشركات المساهمة فيما الشركات الشخصية التي تمارس النشاط المتضارب تخرج رابحة من المشهد.

● إطلاع على بيانات ومعلومات تمس جمهور المتعاملين من قبل

غالباً ما تكون مصالح خاصة لكن عبر أدوات تنفذ توجيهاتها.

● لم يسبق أن أبلغ أي عضو مجلس إدارة في أي شركة بالأعمال المنافسة التي يزاولها سواء في أحد أنشطة الشركة أو في أحد فروع النشاط التي تزاولها، على أن يتم التحقق من هذه الأعمال بشكل سنوي.

● لم يسبق أن حصل أي عضو مجلس إدارة على ترخيص من الجمعية العمومية لأي شركة بالسماح للعضو بممارسة الأعمال المنافسة.

● ممارسات تمت من جانب أعضاء مجلس إدارة بأن أقاموا وأسسوا أنشطة على حساب شركات يمثلون فيها، وتم تأسيس نفس النشاط وأدخلوا الشركة الكبيرة كشريك لتبرير الدعم الذي تحصل عليها الشركات الشخصية.

● لا توجد سياسة للإفصاح عن تعارض المصالح، ولم تشهد البورصة منذ خصصتها أن تم الإعلان عن حالة واحدة لتعارض المصالح أو عن ترخيص من الجمعية العمومية.

تسطر بعض الشركات القيادية والمصنفة ضمن الفئة المحترفة أو المتأزجة سياسات تعارض المصالح بما يضيء عليها التزامها بأعلى درجات النزاهة والاستقلالية وتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة التي تضمن الالتزام بأفضل الممارسات.

ما سبق لا يعدوا كونه حبر على ورق خصوصاً على أرض الواقع، حيث تعج العديد من الشركات بالمخالفات الصارخة التي تضرب بكل الأسس عرض الحائط.

● في السوق قيادات تزاول عدة أعمال متضاربة فيما بينها، رغم أن تلك الشركات تعلي سياسات تعارض المصالح.

● جمع بين مناصب متضاربة في الأنشطة والمهام ومتنافسة في كثير من الأنشطة التي تقدمها تلك الكيانات.

● جمع بين ملكيات في أكثر من كيان متشابه النشاط وامتلاك نفوذ التأثير عليهم في ذات الوقت.

● توجيه أكثر من مؤسسة لذات النشاط لخدمة أهداف محددة،

قضية مالية تهدد منصب رئيس بنك «كي جي ون»

كتب خالد خضير:

علمت «الاقتصادية» أن منصب رئيس مجلس إدارة أحد البنوك مرتبط بمصير قضية خيانة أمانة. كل الدلائل والقرائن تدل الرئيس الذي جاء من خلفية مختلفة وليس له علاقة بنشاط وبنس العمل المصرفي. رهان على الوقت بسبب درجات التقاضي لكن وضوح القضية سيختصر الوقت. تؤكد مصادر أن إدانته حتمية واستقالته الطوعية أو العزل من جانب المركزي ستكون حتمية.

تخارجات من حصص أقلية لشراء حصص أغلبية في مصرف خليجي

كتب المحرر المصرفي:

ربطت مصادر مصرفية بين تسارع عمليات التخارج وتوفير السيولة من أكثر من مصدر عبر تسييل بعض الحصص غير المسيطرة في الخارج وبين قرب تقديم مصرف إسلامي محلي عرض لأحد البنوك الخليجية لشراء حصة أغلبية.

مصادر تقول أن توفير «كاش» من تخارجات يأتي في ضوء توافر فرص أخرى بديلة بجدوى عالية.

البورصة: موجة إعادة تقييم أسعار... وقراءة نتائج بشكل عميق

• السوق يستوعب سيولة تخارجات العقار وقروض المصارف وتوزيعاتها

• مكاسب منطقية وشراء استثماري انتقائي فيما الأسهم الطفيلية تسقط سريعاً

• شركات يقودها مجموعة منتفعين يسيطرون عليها بتوكيلات دون ملكيات

• الملاك الثقة يدعمون أسهمهم عبر تعزيز الملكيات بشكل مستمر

كتب بدر العلي:



الأسهم تتضمن ميزانياتها معلومات جوهرية ومؤثرة وتعطي صورة واضحة عن مستقبل الشركة واستثماراتها الداخلية والخارجية، إلا أن شريحة من المساهمين ليس لديهم عمق في تقييم تلك المعلومات والبيانات، وذلك بسبب نهجهم الاستثماري قصير الأجل، حيث يتم الدخول صباحاً والخروج قبل نهاية التعاملات إن ساعدت حركة السهم على ذلك.

في تعاملات ختام الأسبوع أمس تحركت عدد من الأسهم في السوق الأول بشكل لافت، خصوصاً التي لديها توسعات إقليمية وأمامها فرص تشغيلية كبيرة في مجال أعمالها، وهو ما أشارت إليه مصادر بأن المرحلة المقبلة قد تشهد عمليات إعادة تقييم وإعادة نظر في الكثير من الأسهم.

لكن ما يجب الإشارة إليه ويستحق التوقف أمامه، هو زيادة حصص ملكيات كبار الملاك في عدد من الشركات بنسب جيدة، وهو ما يؤكد ويعزز الثقة في تلك الأسهم ويطمئن المستثمرين بوفرة السيولة واستدامة الشركات المحسوبة على ملاك ثقة وليس مجموعة مستفيدين ومنتفعين يستغلون أموال المساهمين عبر تجميع التوكيلات.

أيضاً استمرار ضخ البنوك للتسهيلات في شرايين الشركات التشغيلية رغم كل التحديات والتداعيات.

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والذي يظهر تأييداً بأغلبية لخفض معدلات الفائدة في اجتماع سبتمبر المقبل، وهو ما دفع أسواق المال العالمية للتفاعل الإيجابي.

مصادر استثمارية قالت في تصريحات لـ «الاقتصادية» أن بورصة الكويت حالياً يمكن تقسيمها إلى شرائح، منها أسهم ممتازة ومنخفضة المخاطر وتوزيعاتها شبه مضمونة بنسبة 100% وجزء منها يقوم بتوزيع نقدي نصف سنوي، وشريحة أخرى تختزل توزيعاتها لنهاية العام لتكون دفعة واحدة.

فيما شريحة أخرى ممسوكة بأغلبية من جانب كبار الملاك ويقومون ببناء كيان استثماري تشغيلي ومستمرين بتعزيز استثمارات الشركة وتنوع مصادر إيراداتها والتوسع المستمر في قطاعات وأسواق جديدة مع إرضاء المساهمين بأداء جيد للسهم.

فيما يحتوي السوق أيضاً على شريحة أخرى من الشركات تعيش «كالطفيليات» على أداء ونشاط الآخرين، وأغلب هذه الشركات تعتمد على مضاربات برؤوس أموالها أو تعتمد على عقارات لديها سواء عقارات استثمارية مدرة أو عقارات أخرى تقوم ببيعها كل فصل مالي حسب متطلبات الشركة.

في سياق متصل قالت المصادر أن بعض

مع استمرار نمو السيولة المتداولة في البورصة بشكل يومي تزداد قناعة المستثمرين المراقبين خارج السوق بأن الفرص المتاحة في السوق، وفقاً لمؤشرات الأرباح التي تم إعلانها، تستحق الانتقاء والاستثمار، مقارنة بأسعار الفوائد التي ينتظر أن تشهد واقعاً جديداً خلال الشهر المقبل.

بالرغم من المكاسب التي حققتها العديد من الأسهم منذ بداية العام لا تزال في السوق فرص جديدة بالاقتران بأسعار منخفضة بينها بنوك أقل من مستوى 200 فلس، وهي على أقل تقدير منخفضة المخاطر قياساً بأسهم مقابلة بأسعار مضاعفة لكنها بمخاطر مركبة، وفي ذات الوقت بلا أي توزيعات سواء منحة أو نقدي.

بنظرة على إغلاق ختام الأسبوع الحالي، وبالرغم من المكاسب التي حققتها أغلبية الأسهم، إلا أنه لا تزال غالبيتها أقل من مستوى 100 فلس الذي يعادل سعر اكتتاب لسهم جديد، في حين أن بعض الأسهم القيادية لا تزال تحظى بإقبال من مستثمري النخبة المحترفين.

تفاعل السوق أمس كان مدعوماً من عدة اتجاهات، منها أداء الأسواق العالمية التي تواصل المحافظة على أداء إيجابي متباين بدعم من المعلومات التي رشحت عن محضر

مؤشرات البورصة:

• ارتفع مؤشر السوق الأول 32.05 نقطة.

• تراجع مؤشر الرئيسي 50 بنحو -27.41 نقطة.

• تراجع مؤشر السوق الرئيسي -17.36 نقطة.

• ارتفع مؤشر السوق العام 20.90 نقطة.

• بلغت قيمة التداول 58 مليون دينار.

• زادت قيمة التداول عن أول أمس بنحو 4.83%.

• ارتفعت كمية الأسهم التي شملها التداول 7.30%.

• ارتفعت كمية الصفقات 5.29%.

• بلغت القيمة السوقية 42.360 مليار دينار.

• حقق السوق مكاسب بلغت 123 مليون دينار فيما ارتفعت قيمة السوق الأول 144.271 مليون دينار.

• بلغ سعر برميل النفط الكويتي 77.41 بارتفاع 0.60%.

إفصاحات البورصة

حكم لصالح «عربي للطاقة» بقيمة 2.7 مليون دينار

صدر حكم استئناف لصالح شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا التابعة لشركة عربي القابضة بقيمة 2.7 مليون دينار ضد شركة ميتا لورجيكال كوربوريشن أوف تشينا ليمند.

وكانت الدعوى المرفوعة تشمل كل من البنك الأهلي الكويتي ووزارة التجارة والهيئة العامة للاستثمار كخصم متداخل انضمامياً.

1

2.854 مليون سهم تداول الغانم

شهد سهم الغانم أمس تداول كمية أسهم بلغت 2.854 مليون سهم وأفصحت الشركة بأنه بناءً على طلب شركة البورصة بالتعقيب على النشاط الذي شهده السهم لم يحدث لدى الشركة مؤخراً أي تطورات من شأنها التأثير على السهم بالشكل الذي ترتب عليه هذا التداول غير الاعتيادي.

4

موديز تمنح وثاق B2

عدلت وكالة موديز تصنيف شركة وثاق إلى B2 والنظرة إلى سلبية بسبب التحديات التي تواجهها وثاق في زيادة حجم أعمالها وربحيتهما إلى الحد اللازم لدعم النمو في توليد رأس المال الداخلي نحو تلبية متطلبات الملاءة المالية التنظيمية. وقالت موديز: يؤشر انخفاض كل من إيرادات التأمين والدخل الصافي الموحد في 2023 إلى تكاليف الاستحواذ المرتفعة الناشئة عن قنوات التوزيع وزيادة المنافسة في سوق التأمين المتوافقة مع الشريعة مع دخول عدد متزايد من شركات التأمين التقليدية الأكبر حجماً إلى سوق التكافل.

3

«راسيات» تنقل مديونية بقيمة 8 ملايين دينار

شركة تابعة لشركة راسيات القابضة تحول اتفاقية حدود ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 8 ملايين دينار كويتي إلى بنك آخر بذات الشروط والأحكام المتفق عليها مسبقاً وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

22 أغسطس 2024



القطاعات	التغير اليومي	القيمة السوقية مليون د.ك.	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	41,854.0	0.29%	(1.16%)	3.35%
الطاقة	▼	206.3	(0.06%)	(1.96%)	7.74%
مواد أساسية	▲	446.8	1.73%	5.56%	5.38%
صناعية	▲	2,654.9	0.46%	(0.91%)	(14.00%)
سلع استهلاكية	▲	311.2	1.66%	4.70%	56.22%
رعاية صحية	=	227.0	0.00%	1.18%	(2.16%)
الخدمات الاستهلاكية	▲	1,182.4	1.58%	3.07%	8.90%
إتصالات	▲	3,035.1	0.42%	0.20%	(10.03%)
بنوك	▲	25,447.7	0.12%	(1.82%)	3.96%
التأمين	▲	852.8	1.43%	(10.02%)	(6.68%)
العقار	▲	2,854.3	0.77%	0.94%	10.53%
خدمات مالية	▲	4,445.3	0.03%	0.07%	19.22%
تكنولوجيا	▼	23.0	(1.29%)	2.68%	189.31%
مناخ	▼	167.2	(0.65%)	(5.59%)	(12.14%)

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	التغير اليومي (%)	التغير الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	7,801.35	▲ 0.41%	(1.24%)	4.34%
مؤشر رنسي 50	5,905.22	▼ (0.46%)	(0.56%)	7.61%
مؤشر السوق الرئيسي	6,065.65	▼ (0.29%)	(0.05%)	8.90%
مؤشر السوق العام	7,164.16	▲ 0.29%	(1.04%)	5.09%
القيمة السوقية (مليون د.ك.)	41,854.01	▲ 0.29%	(1.16%)	3.35%

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	2023	2024
القيمة المتداولة (مليون سهم)	318.6	7.3%	156.7	218.0
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	58.0	4.8%	42.2	53.3
عدد الصفقات	18,476	5.4%	9,477	13,971

الاسم المختصر للشركة المدرجة	الاسم (د.ك.)	السعر (د.ك.)	التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	محل التداول	عدد التوزيعات	مضاعف السعر	مضاعف القيمة السوقية	الربحية	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إفعل خلال 52 اسبوع (د.ك.)	إفعل خلال 52 اسبوع (د.ك.)
مشارع	0.070	0.00	0%	1	8	28%	0.0%	10.8	0.78	11.2	0.089	0.056	
المسكن	0.029	0.7	2%	33	1,141	272%	0.0%	0.0	0.67	2.9	0.039	0.023	
بلقان	0.131	-4.0	-3%	66	504	98%	3.7%	13.4	1.17	7.9	0.185	0.112	
ثريا	0.100	1.3	1%	0	0	4%	0.0%	36.8	0.82	14.7	0.141	0.083	
أمس	0.090	5.9	7%	14	162	6%	4.4%	6.7	0.75	9.9	0.110	0.069	
بيتك ريت	1.077	4.0	0%	13	12	24%	1.6%	NA	NA	25.4	1.149	1.033	
القطار	0.9%	7,254	0.9%	62,856	2,854	0.67	11.6	4.1%	NA	NA	1.149	1.033	
كويتية	0.170	8.0	5%	222	1,345	123%	5.8%	10.3	0.75	89.1	0.227	0.127	
تسهيلات	0.208	4.0	2%	106	513	7%	7.3%	9.5	0.67	105.6	0.208	0.153	
إيفا	0.316	6.0	2%	2,045	6,451	197%	0.0%	10.0	2.29	151.7	0.344	0.001	
استشارات	0.253	3.0	1%	974	3,822	58%	5.9%	35.5	1.10	201.6	0.308	0.225	
مشروع	0.101	0.0	0%	3,200	31,596	27%	0.0%	16.4	0.81	505.3	0.135	0.095	
ساحل	0.062	1.1	2%	64	1,042	48%	8.1%	12.0	0.61	28.7	0.079	0.057	
البيت	0.058	-0.5	-1%	89	1,529	35%	0.0%	0.0	0.60	23.1	0.063	0.049	
أرزاق	0.168	0.0	0%	1,200	7,146	112%	1.2%	20.4	0.98	145.2	0.239	0.161	
المركز	0.120	4.0	3%	2	14	11%	5.0%	8.4	0.58	60.6	0.139	0.097	
كميفك	0.089	4.0	5%	6	68	18%	0.0%	0.0	0.85	19.6	0.123	0.069	
الأولى	0.040	1.6	4%	240	6,007	78%	0.0%	6.4	0.72	17.8	0.060	0.032	
الخليجي	0.739	-43.0	-5%	1,296	1,658	17%	0.0%	0.0	6.81	300.4	0.792	0.309	
أعيان	0.159	0.0	0%	823	5,147	96%	4.7%	8.8	1.07	105.6	0.191	0.140	
بيان	0.061	-0.4	-1%	263	4,258	164%	0.0%	0.0	1.11	14.0	0.087	0.037	
أصول	0.081	-1.3	-2%	13	156	15%	12.4%	0.0	0.81	10.2	0.110	0.073	
كفك	0.073	2.5	4%	390	5,384	42%	0.0%	0.0	0.78	22.5	0.083	0.061	
كامكو	0.096	0.0	0%	70	732	27%	5.2%	10.5	0.54	32.9	0.110	0.085	
وظيفة ق	0.092	0.3	0%	78	851	146%	6.1%	13.1	0.58	21.6	0.114	0.087	
يونيكب	0.200	-3.0	-1%	953	4,763	276%	0.0%	0.0	2.35	44.7	0.209	0.083	
مدار	0.102	4.0	4%	3	31	7%	0.0%	57.0	0.94	12.2	0.122	0.076	
النيرة	0.392	0.0	0%	0	0	2%	0.0%	22.3	1.56	40.5	0.511	0.231	
الصفاء	0.100	20.5	26%	3,277	35,742	77%	0.0%	0.0	1.31	38.2	0.109	0.073	
اكتتاب	0.019	0.0	0%	0	0	43%	0.0%	0.0	4.41	6.1	0.024	0.016	
نور	0.257	3.0	1%	49	191	24%	3.1%	3.3	1.00	131.2	0.281	0.211	
تمدين أ	0.950	0.0	0%	1	1	0%	0.0%	0.0	0.39	127.8	1.168	0.283	
الإماراتية	0.053	3.4	7%	19	363	46%	0.0%	6.6	0.78	9.3	0.053	0.031	
أسيا	0.039	0.2	1%	46	1,162	50%	0.0%	0.0	0.43	32.0	0.050	0.034	
راسيات	0.383	-4.0	-1%	558	1,450	171%	0.0%	58.2	4.85	57.5	0.407	0.259	
الامتياز	0.046	-1.0	-2%	145	3,147	35%	0.0%	0.0	0.33	48.7	0.068	0.043	
منزل	0.034	-0.3	-1%	380	10,916	197%	0.0%	0.0	1.38	14.7	0.044	0.025	
صناعات	0.224	0.0	0%	322	1,436	31%	2.2%	13.0	1.03	539.8	0.234	0.194	
وربة كينيل	0.158	-1.0	-1%	67	425	207%	0.0%	0.0	1.56	4.7	0.184	0.102	
عري فنية	0.406	-6.0	-1%	27	66	28%	0.0%	0.0	5.71	210.7	0.526	0.283	
التخصص	0.038	-0.7	-2%	11	283	31%	0.0%	0.0	0.43	23.2	0.044	0.029	
تصليات	0.042	1.9	5%	9	223	65%	0.0%	0.0	1.39	6.9	0.097	0.020	
الفاضة دك	0.222	3.0	1%	5	23	4%	8.3%	5.8	2.83	250.2	0.287	0.219	
تمويل خليج	0.102	-2.0	-2%	1,906	18,529	37%	4.5%	10.6	1.20	356.1	0.104	0.076	
توغست	0.150	-6.0	-4%	1,179	7,511	146%	2.0%	62.4	1.05	46.0	0.160	0.072	
عمار	0.060	0.0	0%	0	1	3%	0.0%	20.5	0.53	11.8	0.074	0.053	
المنار	0.061	1.1	2%	45	748	40%	5.0%	7.7	0.54	16.0	0.077	0.053	
البورصة	2.020	13.0	1%	431	214	16%	3.7%	24.2	6.90	405.6	2.180	1.705	
بيوت	0.490	0.0	0%	33	68	26%	2.8%	20.4	2.69	147.0	0.535	0.460	
خدمات مالية	0.1%	20,543	0.1%	165,012	4,445	0.99	11.5	5.0%	NA	NA	1.149	1.033	
الأنظمة	0.230	-3.0	-1%	0	0	132%	0.0%	0.0	1.94	23.0	0.298	0.076	
تكنولوجيا	2.7%	0	2.7%	0	0	0.0%	0.0%	0.0	1.94	23	0.298	0.076	
شمال الزور	0.152	-1.0	-0.7%	54	354	12%	3.3%	15.6	1.26	167.2	0.184	0.145	
مناخ	-5.6%	54	-5.6%	354	167	1.26	15.6	3.3%	NA	NA	1.149	1.033	
إجمالي بورصة الكويت	-1.2%	58,043	-1.2%	318,573	41,854	0.98	12.85	2.97%	NA	NA	1.149	1.033	

الاسم المختصر للشركة المدرجة	الاسم (د.ك.)	السعر (د.ك.)	التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	الكمية المتداولة (مليون سهم)	محل التداول	عدد التوزيعات	مضاعف السعر	مضاعف القيمة السوقية	الربحية	القيمة السوقية (مليون د.ك.)	إفعل خلال 52 اسبوع (د.ك.)	إفعل خلال 52 اسبوع (د.ك.)
سيمان	1.310	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	9.6	121.3	1.493	1.091	0.841	
فنادق	0.148	0.0	0%	3	17	0%	0.0%	8.8	0.228	0.133	0.023	0.023	
مسلطن	0.099	-0.3	0%	6	65	12%	0.0%	0.91	0.122	0.088	0.122	0.088	
إيفا فنادق	1.202	25.0	2%	144	122	40%	0.0%	13.0	10.96	570.6	1.600	0.570	
أولى وفود	0.138	-1.0	-1%	15	107	3%	3.6%	10.5	0.155	0.132	0.155	0.132	
منزهات	0.074	0.1	0%	6	79	42%	2.5%	7.5	0.081	0.065	0.081	0.065	
الجزيرة	0.885	4.0	0%	471	531	34%	3.2%	75.2	6.98	810.4	1.427	0.810	
الصور	0.137	0.0	0%	3	25	2%	3.6%	14.2	0.160	0.130	0.160	0.130	
فيوتشر كيد	0.111	3.0	3%	410	3,707	439%	7.1%	40.6	0.193	0.095	0.193	0.095	
جيد	0.017	0.2	1%	82	4,842	211%	0.0%	0.80	0.023	0.014	0.023	0.014	
النخيل	0.174	0.0	0%	9	52	49%	2.3%	51.7	0.381	0.062	0.381	0.062	
العبد	0.245	4.0	2%	593	2,433	92%	2.0%	16.6	0.244	0.175	0.244	0.175	
الغتم	1.199	39.0	3%	3,366	2,854	NA	5.8%	11.2	1.218	1.002	1.218	1.002	
الخدمات الاستهلاكية	5.107	3.1%	14,834	5,107	1,182	1.34	3.6%	13.0	NA	NA	1.218	1.002	
زين	0.458	2.0	0%	591	1,294	12%	7.6%	11.8	0.534	0.425	0.534	0.425	
أريد	1.044	10.0	1%	30	29	4%	13.3%	15.5	1.558	0.995	1.558	0.995	
أس تي سي	0.524	-1.0	0%	591	1,127	10%	6.7%	15.6	0.621	0.511	0.621	0.511	
حيات كوم	0.077	0.0	0%	0	0	13%	0.0%	0.87	0.110	0.068	0.110	0.068	
إتصالات	1.212	0.2%	2,450	1,212	3,035	1.35	7.6%	15.5	NA	NA			

«اقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 53

هيئة الصناعة: تعزيز تنافسية المنتج المحلي الكويتي مفتاحاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي

• رفع جودة المنتجات الكويتية وتعزيز تنافسيتها مرتبطة بتوفير الدعم اللازم



كتب خالد السهل:

تواصل «الاقتصادية» نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفاهيم والمرتكبات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرق لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

التصريح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاهل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين « أصحاب المهنة » غير متفائلين خصوصاً وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشداية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلل هذا الملف.

باختصار، القطاع الصناعي

يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي للأمن للنفط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدرر للسهولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد. ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين. طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات

على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقاً للإنجازات الفعلية وليس الشعارات الورقية المكتوبة.

وتعميماً للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر «الاقتصادية» الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها «الهيئة» وذلك على حلقات مغلقة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

البرنامج الرابع من برامج الاستراتيجية الصناعية

برنامج تنافسية المنتج الكويتي

يعتبر برنامج الصادرات وتنافسية المنتجات المحلية الكويتية عنصراً أساسياً في تنمية قطاع الصناعات التحويلية في الكويت، حيث يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز وتطوير الصناعات المحلية وزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتم ذلك من خلال سلسلة من التدابير والإجراءات التي تركز على

رفع مستوى البنية التحتية للجودة وتمكين المنتج الكويتي في السوق المحلي ورفع القدرة التنافسية له مما يتيح فرص أكبر للتصدير ودخول الأسواق الخارجية. إن تطوير المنتج المحلي الكويتي ورفع جودته وتنافسيته يعتمد على تطوير الصناعات المحلية من حيث توفير الدعم اللازم للشركات المحلية وتقديم التدريب والتوجيه والمشورة وتعزيز التطوير والابتكار، مما

يسمح للكويت أن تحقق إمكانات أكبر في إنتاج السلع المحلية وتقليل الاستيراد وزيادة الصادرات. فضلاً عن أن تطوير الصناعة المحلية يساهم في خلق فرص عمل جديدة للمواطنين الكويتيين ويعزز المشاركة الوطنية في سوق العمل ويخفض معدلات البطالة.

أهمية تطوير الصادرات وتنافسية المنتج الكويتي

المنتج المحلي يشير إلى المنتجات

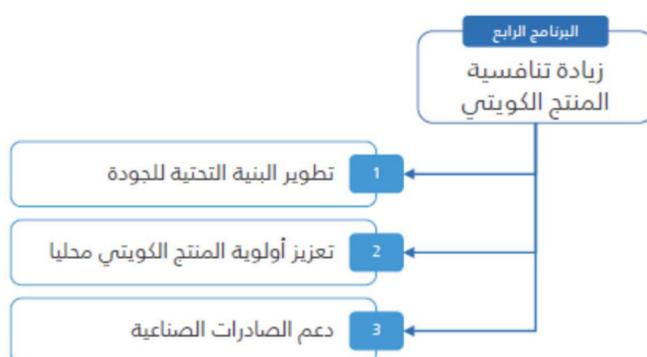
التي يتم إنتاجها داخل البلد نفسه، سواء كانت سلعاً أو خدمات، وهو أمر ذو أهمية بالغة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر تعزيز تنافسية المنتج المحلي الكويتي مفتاحاً لتحقيق الاكتفاء الذاتي عبر تطوير القدرات الصناعية والزراعية المحلية والتي تلبي احتياجات الدولة الأساسية من المنتجات والخدمات دون الاعتماد الكبير على الاستيراد، وهذا يعزز استقلالية البلد ويقلل من تبعية الاقتصاد للأسواق العالمية وتقلباتها.

كما يساهم المنتج المحلي الكويتي في تعزيز الاقتصاد المحلي

1 إطلاق حملات توعية موجهة للمصانع ودعم التدريب المهني والتطوير في الجودة

2 تمكين المنتج المحلي يعتمد على قبول الشهادات التي تصدرها المختبرات من الدولة

مسارات برنامج تنافسية المنتج الكويتي



استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

يجب العمل على زيادة الوعي بمنظومة البنية التحتية للجودة في القطاع الصناعي الكويتي

الشركات المحلية تحتاج تدريب وتوجيه ومشورة وتعزيز قدرات الابتكار



وتحقيق النمو الاقتصادي، فعندما يتم دعم الصناعات المحلية وتشجيع إنتاج المنتجات المحلية، يزيد الطلب المحلي على هذه المنتجات وبالتالي يتم تعزيز الأعمال التجارية وخلق فرص عمل جديدة ويعزز الاستثمارات المحلية، ويساهم المنتج المحلي الكويتي في تحسين التوازن التجاري بدلا من الاعتماد الكبير على الاستيراد، ويساهم في تعزيز الهوية الوطنية والثقافية.

مسارات البرنامج:

- 1- تطوير البنية التحتية للجودة
- 2- تعزيز أولوية المنتج الكويتي محليا
- 3- دعم الصادرات الصناعية

المسار الأول لبرنامج تنافسية المنتج الكويتي: تطوير البنية التحتية للجودة

البنية التحتية للجودة تشير إلى المفهوم الشامل لتنظيم وإدارة العمليات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق الجودة في المنظمات والشركات، وتتألف البنية التحتية للجودة من مجموعة من المكونات التي تعمل معا لضمان تحقيق المعايير المطلوبة وتحسين الأداء. حيث تبدأ البنية التحتية للجودة بتحديد السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالجودة الشاملة بما يشمل الرؤية الخاصة بالجودة وتعيين الأهداف والمعايير المطلوبة، وتحديد الإجراءات لتحقيقها من خلال وضع خطط وبرامج واضحة ومحددة وقابلة للقياس مع تعيين المسؤوليات وتوزيع الاختصاصات بين الجهات والأفراد.

ثم يأتي دور ضمان الجودة الذي يعتبر جزءاً أساسياً من البنية التحتية للجودة، ويشمل ضمان الجودة إجراءات وأنظمة للتحقق من الامتثال للمعايير والمتطلبات المحددة مثل المطابقة والمعايرة، وتستخدم أدوات وتقنيات مثل تحليل البيانات ومراجعة العمليات لضمان الجودة المستمرة. ويمكن القول بأن المعايير تهدف

إلى تحديد قيمة معينة لخصائص المنتج والتحقق منها بدقة، بينما المطابقة تهدف إلى التأكد من تطابق المنتج مع المواصفات المحددة. وتعتبر البنية التحتية للجودة مكوناً أساسياً في تحسين جودة المنتجات والخدمات، حيث يساعد على تحديد وتحسين العمليات التي تؤدي إلى إنتاج منتجات عالية الجودة.

مقومات البنية التحتية للجودة:

على الرغم من وجود جهات عديدة فيما يتعلق بالمواصفات إلا أن القطاع الصناعي في دولة الكويت بحاجة إلى عدة مقومات لتحقيق بنية تحتية متكاملة للجودة.

هذه المقومات تشمل:

أولاً: وضع خطة استراتيجية لتطوير جميع مكونات البنية التحتية للجودة، لأن توفر الرؤية الشاملة سيحدد احتياجات دولة الكويت في هذا المجال ومن ثم الخطوات التي يجب تنفيذها للوصول إلى منظومة ذات جودة عالية.

ثانياً: يجب العمل على زيادة الوعي بمنظومة البنية التحتية للجودة ضمن القطاع الصناعي الكويتي من خلال حملات توعية موجهة للمصانع، ودعم التدريب المهني وتقديم خدمات استشارية تتعلق بالتطوير في الجودة.

ثالثاً: بما أن تطوير الصناعة المحلية يعتمد على رفع جودة المنتج المحلي، بالتالي لابد من توفير المختبرات الوطنية التي تلبى الطلب على اختبارات مطابقة المنتجات الصناعية من خلال إنشاء مختبرات جديدة وإضافة جميع

الاختبارات التي تحتاجها الصناعة ليتم تقديمها محليا.

رابعا: تمكين المنتج المحلي يعتمد على أن تكون نتائج الاختبارات والشهادات التي تصدرها المختبرات الوطنية معتمدة لدى الدولة من خلال المشتريات الحكومية لهذا المنتج في حال مطابقتها للمواصفات وبالتالي زيادة حصة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية. فضلاً عن زيادة تنافسية المنتج الكويتي في الأسواق في حال تم

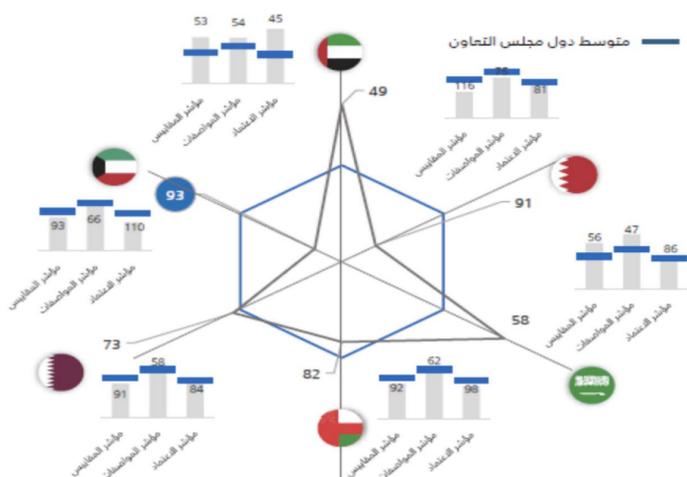
هي من الأمور التي لابد من التركيز عليها لتطوير الجودة في الكويت، خصوصا في ظل أن دولة الكويت تقع في المرتبة الأخيرة خليجيا والمرتبة 93 عالمياً ضمن ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية الذي يصدر سنويا معتمدا على ثلاث مؤشرات مجتمعة هي الاعتماد والمواصفات والمقاييس، والجدير بالذكر أن دولة الإمارات هي الأولى خليجيا وال 49 عالمياً وفق الشكل التالي:

المنتجات الصناعية في مختبرات جهة معينة داخل الكويت لا تحظى باعتراف الجهات الأخرى دون إعادة فحصها في المختبرات التابعة لها، وهو أمر لابد من وضع حلول له من خلال المختبرات المركزية الوطنية مثلاً. ولعل شؤون الاعتماد والمقاييس

الالتزام بمعايير جودة مرتفعة. تحديات تخص دولة الكويت: من النقاط التي تم ملاحظتها فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الصناعات المحلية من خلال التحليل ومجموعات التركيز التي تم عقدها مع القطاعات الصناعية المختلفة، أن الاختبارات التي تتم

تحليل البنية التحتية للجودة

الشكل 4-6
ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية



يعد التطبيق الأول من نوعه لمفهوم الربح المزدوج محلياً

بنك الكويت الوطني يُطلق أول بطاقة استرداد نقدي تشمل أولياء الأمور وأبنائهم

• البلام: نسعى لمساعدة الجيل القادم على اكتساب مهارات قوية في مجال الثقافة المالية بطريقة سهلة ومفيدة
• مكافآت حصرية لحاملي بطاقة UEFA CHAMPIONS LEAGUE PLATINUM MASTERCARD مسبقة الدفع من الوطني الجديدة
• استبدال النقاط بقسائم إلكترونية أو بطاقات هدايا تشمل أكثر من 185 متجراً محلياً وعالمياً



أنور البلام

وأشار البلام إلى أن إطلاق أول بطاقة استرداد نقدي من نوعها في الكويت تستهدف كلاً من أولياء الأمور وأبنائهم يأتي ضمن مساعي البنك الدائمة لنشر الثقافة المالية وحرصه على أن يكون الأقرب إلى عملائه بكافة شرائحهم، عبر طرح منتجات مبتكرة تمنحهم المزيد من المزايا والمكافآت. الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني يقدم مجموعة متنوعة من البطاقات مسبقة الدفع، والتي تمنح العملاء العديد من المزايا، كما تساعد على إدارة نفقاتهم بكل ثقة وسهولة والتأكد من عدم تجاوز حدود الإنفاق لديهم.

الأمر وأبنائهم الحصول عليها والاستفادة من مميزاتهما. ويحصل حامل البطاقة على 3 نقاط جول الوطني مقابل كل 1 دينار كويتي ينفقه محلياً أو دولياً، إضافة إلى 3 نقاط أيضاً مقابل كل 1 دينار كويتي يتم تعبيته في البطاقة، كما يتيح له استبدال النقاط التي اكتسبها عبر الاسترداد النقدي مباشرة إلى البطاقة، أو بالحصول على قسائم إلكترونية أو بطاقات هدايا قابلة للاستخدام لدى أكثر من 185 متجراً محلياً وعالمياً في جميع فئات التسوق المتعلقة بشريحة الشباب وصغار السن، مثل Playstation و Xbox وغيرها. وتوفر البطاقة لحاملها الصغار عملية استرداد سلسة وسهلة من خلال بوابة ويب مخصصة، وباستخدام بيانات الاعتماد الخاصة بهم دون الاستعانة بأولياء أمورهم، حيث يمكنهم عرض رصيد النقاط التي اكتسبوها أو استبدالها، كما تمنحهم فرصة الدخول المجاني غير المحدود إلى قاعات الانتظار الفخمة في أكثر من 25 مطاراً حول العالم

في إطار مساعيه لترسيخ ريادته المصرفية عبر منح عملائه من كافة الشرائح تجربة مصرفية استثنائية تلبي احتياجاتهم وتواكب تطلعاتهم، أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق بطاقة UEFA CHAMPIONS LEAGUE PLATINUM MASTERCARD مسبقة الدفع من الوطني الجديدة، والتي تعتبر التطبيق الأول من نوعه لمفهوم الربح المزدوج في الكويت، عبر ما تمنحه لحاملها من ميزات

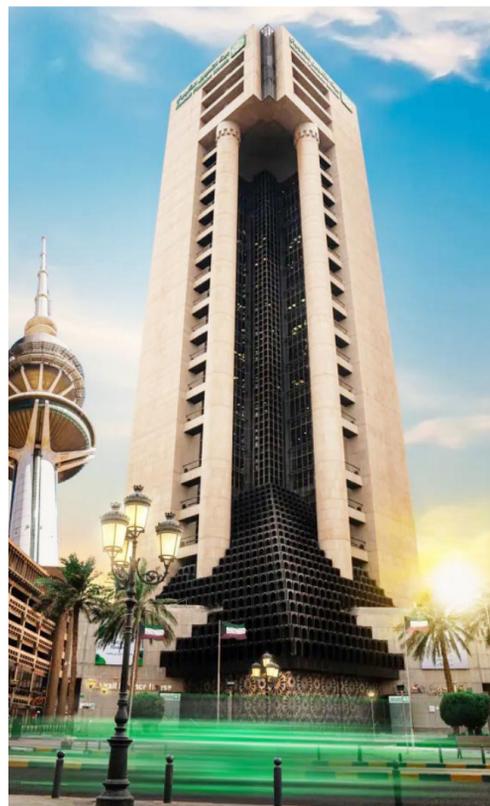


اول و اكبر سلسلة تجارب و العاب في آر في الكويت!



تقدم مزايا ومكافآت وعروض تنافسية

«بيتك» يواصل حملة «تستاهل» لتحويل الراتب



حتى 100 ألف نقطة تستبدل بالشراء في المحلات والمتاجر الكبرى، وهدية نقدية تصل قيمتها لغاية 500 دينار في حال ترشيح عميل كويتي لتحويل راتبه، وفرصة للفوز بجوائز مالية وسباقك ذهبية ضمن 536 فائز مع حساب الراجح، بالإضافة إلى خدمة Emergency Cash التي تتيح للعميل الحصول مقدماً على جزء من راتبه فوراً وبدون رسوم من خلال تطبيقات «بيتك».

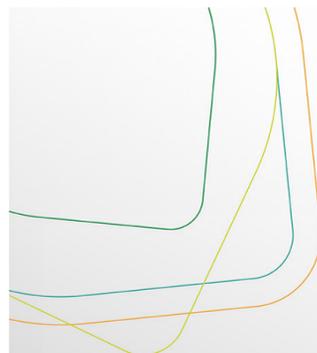
وتهدف الحملة إلى تشجيع العملاء على الاستفادة من حساب الراجح وجوائزه ومزاياه العديدة التي يقدمها للعملاء على مدار السنة وذلك من خلال تحويل رواتبهم، حيث بإمكان العميل فتح حساب «الراجح» بدون أي رسوم أو تكاليف، مع استحقاق بطاقة سحب آلي مجانية للسنة الأولى.

ويعتبر حساب «الراجح» حساب توفير لتحويل الراتب، يقدم توزيعات

يواصل بيت التمويل الكويتي «بيتك» حملة «تستاهل» التي تشجع العملاء الكويتيين لتحويل رواتبهم للاستفادة من مزايا ومكافآت وعروض تنافسية، حيث تتميز الحملة بتقديم هدايا نقدية للعملاء تصل لغاية 400 دينار عند تحويل الراتب لحساب الراجح، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على نقاط ضمن برنامج مكافآت «بيتك»

تستاهل

عند تحويل راتبك



لغاية 500 دك هدية نقدية عند ترشيح عميل جديد

لغاية 100,000 نقطة من برنامج مكافآت «بيتك»

لغاية 400 دك هدية نقدية عند تحويل راتبك لحساب الراجح

تكون واحد من 536 راجح مع حساب الراجح بجوائز أسبوعية، ربع سنوية

جزء من راتبك مقدم لغاية 2000 دك مع خدمة Emergency Cash

البنك الأهلي الكويتي يعلن فوز محمد يعقوب بوشهري بـ 10 آلاف دينار في السحب الأسبوعي لحساب الفوز



الآن الدخول في السحوبات والحصول على فرص إضافية مقابل كل 10 دينار كويتي في الحساب مقابل 100 دينار كويتي في السابق، بحيث أنه كلما زادت قيمة الإيداعات زادت الفرص في الفوز.

وشجع البنك الأهلي الكويتي الجميع على فتح حساب الفوز أو زيادة ودائعهم في الحساب للمشاركة في السحب الشهري المقبل الذي سيقام يوم الإثنين 26 أغسطس 2024.

افتتح حساب الفوز اليوم وتمتع بفرص إضافية للفوز والحصول على نمط الحياة الخاص بك الذي تنتظره.

دينار كويتي، ليقرر البنك الأهلي الكويتي وبعد النجاح الكبير تطوير الحساب وزيادة مكافآت العملاء تقديراً لولائهم المستمر له.

واستمر حساب الفوز في تجاوز التوقعات ونيل المزيد من رضا العملاء، من خلال السحب ربع السنوي بقيمة 100 ألف دينار كويتي، بالإضافة إلى السحب الشهري المثير على جائزة 20 ألف دينار كويتي.

وقام البنك الأهلي الكويتي بتسهيل عملية فتح الحساب والفوز في السحوبات، بحيث بات يمكن للعملاء

أعلن البنك الأهلي الكويتي عن فوز محمد يعقوب بوشهري بجائزة 10 آلاف دينار كويتي، في السحب الأسبوعي لحساب الفوز الذي أجراه في يوم الإثنين 19 أغسطس 2024 بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة، لضمان أعلى قدر من الشفافية على النتائج.

وجذب حساب الفوز للجوائز الانتباه في السوق الكويتي، بفضل السحب السنوي الكبير الذي يتضمن راتب شهري بقيمة 5,000 دينار كويتي لمدة 10 سنوات، إلى جانب الجائزة الأسبوعية البالغة 10 آلاف

الاستثمار السعودية تمنح 57 ترخيصاً لمقرات إقليمية لشركات أجنبية بالربع الثاني



الترخيص الاستثمارية المصدرة بالربع الثاني من 2024، بعدد 789 ترخيصاً، تليها الهند بعدد 264 ترخيصاً، واليمن في المرتبة الثالثة بإجمالي 251 ترخيصاً، في حين تأتي باكستان بالمرتبة الرابعة بعدد 168 ترخيصاً، وسوريا في المرتبة الخامسة بعدد 141 ترخيصاً.

وأشارت الاستثمار، إلى أنها أصدرت 41 ترخيصاً استثمارياً في قطاع التعليم بالربع الثاني من عام 2024م، بنمو 86% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما أصدرت خلال عام 2023م نحو 112 ترخيصاً استثماريات في قطاع التعليم بزيادة 49% عن عام 2022م، وحققته المملكة تقدماً في عدد من المؤشرات الدولية والتي تعكس متانة أدائها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، كما استقر ترتيب المملكة في مراتب مقدمة لعدد من المؤشرات، من أبرزها المرتبة الأولى في مؤشر الثقة بالحكومة بحسب التقرير الصادر عن Edelman لعام 2024م، والمرتبة الأولى في كل من مؤشر ثقة المستهلك للاستثمار ومؤشر ثقة المستهلك بحسب تقرير ipos مايو 2024م، كما احتلت المرتبة الـ 4 بمؤشر الثقة في الأعمال، والمرتبة الـ 5 بمؤشر إيدلمان للثقة Edelman.

أصدرت وزارة الاستثمار السعودية 57 ترخيصاً لمقرات إقليمية لشركات أجنبية خلال الربع الثاني من عام 2024م، بمعدل زيادة 84% مقارنة بنفس الفترة من العام 2023م.

وكشفت وزارة الاستثمار، في تقرير راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي للربع الثاني من 2024، أنها تعاملت مع 4709 طلبات للحصول على تأشيرة زيارة مستثمر والتي تمنح للمستثمرين من خارج المملكة؛ لتمكينهم من زيارة المملكة واستكشاف الفرص الاستثمارية بها.

ولفتت الوزارة، إلى أنها تمكنت خلال الربع الثاني من العام الحالي من معالجة 38 تحدياً من التحديات التي تواجه المستثمرين؛ تشمل تحديات تشريعية وإجرائية.

وارتفعت التراخيص الاستثمارية المصدرة بالمملكة في الربع الثاني من 2024 بنسبة 49.6%، لتصل إلى 2728 ترخيصاً، مقابل 1824 ترخيصاً بالربع المماثل من العام الماضي، بعد استبعاد التراخيص المصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري.

وكانت مصر أعلى دولة من حيث عدد

الخريف: حجم الاستثمارات بالقطاع الصناعي في نجران يقارب 5 مليارات ريال



قال وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريف، إن منظومة الصناعة والتعدين تقدّم أكثر من 120 ممكناً وحافزاً للمستثمرين في القطاع الصناعي والتعديني، تمكنهم من استغلال الفرص الواعدة، وتسهم في معالجة أي تحديات تعترض رحلتهم الاستثمارية.

وأضاف الخريف، خلال لقاءه بالمستثمرين في غرفة نجران، أن حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي في نجران، يقارب 5 مليارات ريال، فيما يعمل في القطاع الصناعي 6300 موظف، كما تبلغ حجم القروض الصناعية 800 مليون ريال، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس».

كما لفت إلى أن منظومة الصناعة والثروة المعدنية لديها العديد من اللجان المختصة لمساعدة المستثمرين على تجاوز أي عقبات تواجههم، ومنها لجنة عدالة المنافسة، ولجنة معوقات الصادرات، وغيرها من اللجان التي تسهّل على المستثمر ممارسة الأعمال في بيئة الاستثمار الصناعية والتعدينية.

وأشار إلى الدعم الكبير الذي يقدمه «الصندوق الصناعي» للمستثمرين في القطاع الصناعي عام وفي منطقة نجران على وجه الخصوص باعتبارها من المناطق الطرفية الواعدة، حيث تصل نسبة التمويل إلى 75% من حجم المشروع، كما يساعد الصندوق المستثمرين في دراسة الجدوى لمشروعاتهم.

ونوه الوزير بالدور الذي يقوم به بنك التصدير والاستيراد السعودي، في تمكين الصادرات السعودية وتعزيز وصولها إلى أسواق العالم، مع المزايا النسبية للمنتج الوطني وجودته العالية، مبيّناً أن الاستراتيجية الوطنية للصناعة تستهدف 12 قطاعاً صناعياً فرعياً؛ يعتمد جزء من هذه القطاعات على الثروات الطبيعية الموجودة في المنطقة؛ ما يوفر

فرصاً جاذبة للمستثمرين. وقال وزير الصناعة والثروة المعدنية إن حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي في نجران، يقارب 5 مليارات ريال، فيما يعمل في القطاع الصناعي 6300 موظف، كما تبلغ حجم القروض الصناعية 800 مليون ريال.

وأضاف أن المنطقة الصناعية في نجران تقدر مساحتها بـ 6.5 مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المطورة التابعة لهيئة المدن الصناعية، فيما يبلغ حجم الاستثمار الحالي في مشاريع البنية التحتية والخدمات بالمدينة الصناعية نحو 100 مليون ريال.

تجارة السعودية السلعية ترتفع لـ 993 مليار ريال بالنصف الأول.. والفائض يتراجع 18%

الميزان التجاري للسعودية خلال النصف الأول (مليار ريال)			
الشهر	2024	2023	التغير %
يناير	27.885	39.396	-29.22
فبراير	29.030	40.776	-28.81
مارس	29.958	40.334	-25.73
أبريل	37.412	41.625	-10.12
مايو	30.766	30.602	0.54
يونيو	30.189	32.472	-7.03
الإجمالي	185.240	225.205	-17.75

التبادل التجاري للسعودية خلال النصف الأول (مليار ريال)			
الشهر	2024	2023	التغير %
يناير	161.959	171.540	-5.59
فبراير	163.316	153.168	6.63
مارس	177.136	173.706	1.97
أبريل	165.400	163.859	0.94
مايو	179.634	167.476	7.26
يونيو	145.623	154.074	-5.49
الإجمالي	993.068	983.823	0.94

ارتفاع فاتورة الواردات إلى 403.9 مليار ريال

وسجلت فاتورة واردات المملكة من السلع ارتفاعاً خلال النصف الأول من عام 2024م بنسبة 6.5%، وبما يعادل 24.6 مليار ريال عن الفترة المماثلة من العام الماضي. واستوردت المملكة سلعا بقيمة 403.91 مليار ريال في أول 6 أشهر من العام الجاري، مقابل 379.31 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام 2023. وارتفعت واردات السعودية في الأشهر الستة الأولى من عام 2024 على أساس سنوي، باستثناء شهر يونيو، والتي تراجعت خلاله 5% إلى 57.72 مليار ريال، وهو أقل مستوى تسجله في 16 شهراً؛ منذ أن تراجعت إلى 56.2 مليار ريال في شهر فبراير من عام 2023.

السعودية في النصف الأول من عام 2024م بنحو 2.5% على أساس سنوي، وبانخفاض يعادل 15.36 مليار ريال عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وبلغت صادرات المملكة السلعية 589.15 مليار ريال خلال الستة أشهر الأولى من عام 2024، مقابل 604.51 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي. وتراجعت صادرات المملكة خلال شهر يونيو الماضي بنسبة 5.75% على أساس سنوي، لتتهبط بشكل حاد إلى أدنى مستوياتها في 3 سنوات؛ حيث بلغت 87.9 مليار ريال، وهو أقل مستوى تسجله منذ شهر يونيو من عام 2021م عندما بلغت 84.34 مليار ريال.

185.24 مليار ريال، مقابل 225.2 مليار ريال بالفترة ذاتها من العام 2023. وسجلت السعودية انخفاضاً في الفائض التجاري خلال الأشهر الـ 6 الأولى من عام 2024 على أساس سنوي، باستثناء شهر مايو والذي سجل ارتفاعاً طفيفاً بنحو 0.5% بالفائض التجاري بقيمة 30.77 مليار ريال. وكان شهر أبريل الأعلى بالفائض التجاري في النصف الأول من 2024 بقيمة 37.41 مليار ريال، وبانخفاض 10.1% على أساس سنوي، فيما كان يناير الأقل بواقع 27.89 مليار ريال، متأثراً بانخفاضه 29% على أساس سنوي.

انخفاض الصادرات بشكل طفيف

وتراجعت صادرات المملكة العربية

فيما، تراجع حجم التبادل التجاري في شهر يونيو بنسبة 5.5% إلى 145.62 مليار ريال، وهو أقل مستوى للتجارة الخارجية في 33 شهراً؛ منذ أن تراجعت إلى 142.53 مليار ريال في شهر سبتمبر 2021م.

انخفاض فائض الميزان التجاري 18% بالنصف الأول

وأظهرت الإحصائية، تراجع فائض الميزان التجاري للسعودية بالنصف الأول من عام 2024م بنسبة 17.75% على أساس سنوي، وبانخفاض يعادل 39.97 مليار ريال عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وحققت السعودية فائضاً تجارياً في النصف الأول من العام الجاري بقيمة

حققت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً طفيفاً بحجم التبادل التجاري خلال النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي؛ وذلك نتيجة ارتفاع قيمة الواردات مقابل انخفاض طفيف بالصادرات. وبلغت حجم التجارة الخارجية للسعودية 993.07 مليار ريال في النصف الأول من عام 2024، مقابل 983.82 مليار ريال في الفترة المماثلة من العام 2023، ليزيد بنحو 0.9%، وفقاً لبيانات رسمية صادرة أمس الخميس عن الهيئة العامة للإحصاء. وارتفع حجم التبادل التجاري للمملكة خلال شهر مايو بأعلى وتيرة في النصف الأول من العام 2024؛ إذ ارتفع حجم التجارة الخارجية بنسبة 7.3%، ليصل لأعلى مستوياته في تلك الفترة بإجمالي 179.63 مليار ريال.

الواردات السلعية للسعودية خلال النصف الأول (مليار ريال)			
الشهر	2024	2023	التغير %
يناير	67.037	66.072	1.46
فبراير	67.143	56.196	19.48
مارس	73.589	66.686	10.35
أبريل	63.994	61.117	4.71
مايو	74.434	68.437	8.76
يونيو	57.717	60.801	-5.07
الإجمالي	403.914	379.309	6.49

الصادرات السلعية للسعودية خلال النصف الأول (مليار ريال)			
الشهر	2024	2023	التغير %
يناير	94.922	105.468	-10.00
فبراير	96.173	96.972	-0.82
مارس	103.547	107.020	-3.25
أبريل	101.406	102.742	-1.30
مايو	105.200	99.039	6.22
يونيو	87.906	93.273	-5.75
الإجمالي	589.154	604.514	-2.54

إجمالي الصادرات بما فيها السلع المعاد تصديرها

«أمريكانا» تهبط بأرباح قطاع الخدمات الاستهلاكية 32.5% في الربع الثاني 2024

أرباح شركات قطاع الخدمات الاستهلاكية خلال الربع الثاني 2024 (مليون ريال)

الشركة	2024	2023	نسبة التغير%	الربع الأول 2024	نسبة التغير%
أمريكانا	194.76	324.9	-40.05	105.09	85
لجام للرياضة	73	73	-	94	-22
سيريا	70	67	4.5	61	15
الأمار	12.88	17.21	-25.13	-17.71	
الحكير	6.12	4.94	23.89	4.22	45
الخليج للتدريب	3.3	0.315	944.61	65.02	-95
شمس	0.874	1.013	-13.74	6.04	-86
ريدان	-1.56	4.25	-	-3.25	-52
هرفي للأغذية	-23.7	4.54	-	0.45	
الإجمالي	335.674	497.2	-32.48	314.9	-32

سجلت شركات قطاع الخدمات الاستهلاكية المدرجة بالسوق السعودي نمو تراجعاً بأرباحها خلال الربع الثاني للعام 2024 بنسبة 32.5% على أساس سنوي؛ بضغط من نتائج شركة «أمريكانا».

ووفقاً لإحصائية تستند للبيانات المالية للشركات، بلغت الأرباح المجمعة للشركات المدرجة بالقطاع 335.67 مليون ريال، مقابل 497.2 مليون ريال للربع الثاني من العام الماضي.

ويضم القطاع 12 شركة، منها شركتان تختلف سنتها المالية عن بقية شركات القطاع، وهما عطاء التعليمية، والوطنية للتربية والتعليم، ولم تعلن شركة التطويرية الغذائية عن نتائجها المالية للربع الثاني من عام 2024.

وسجلت 3 شركات بالقطاع تراجعاً بأرباحها خلال الربع الثاني، فيما ارتفع أرباح 3 شركات أخرى، واستقرت أرباح شركة بالمقارنة بالربع المقارن للعام الماضي، فيما تحولت شركتان للخسارة مقابل أرباح للربع المقارن من العام الماضي.

وتصدرت شركة أمريكانا للمطاعم العالمية «بي إل سي» من حيث قيمة الأرباح، ولكنها انخفضت بنحو 40%، لتبلغ خلال الربع الثاني من عام

الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع نسبته 44.77%. وتلاها شركة «لجام» بأرباح قيمتها 167 مليون ريال، مقابل 135 مليون ريال في الفترة المقارنة من العام الماضي بزيادة بلغت 23.7%، وسجلت شركة «سيريا» أرباح بنحو 131 مليون ريال بالنصف الأول لعام 2024، مقابل 124 مليون ريال للفترة المقارنة للعام الماضي.

650.5 مليون ريال، مقابل أرباح بلغت قيمتها 803.37 مليون ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي، بنسبة تراجع بلغت نحو 19.02%. وجاءت شركة أمريكانا بصدارة أعلى الشركات من حيث الأرباح خلال فترة النصف الأول من عام 2024، حيث وصلت أرباحها إلى 299.85 مليون ريال، مقارنة بـ 542.87 مليون ريال خلال نفس

مليون ريال، مقابل أرباح بلغت 4.54 مليون ريال في الربع المقارن من العام الماضي.

تراجع أرباح القطاع 19% بالنصف الأول

أما عن فترة النصف الأول من العام الجاري، فقد بلغت الأرباح المجمعة للشركات المدرجة ضمن قطاع الخدمات الاستهلاكية

ريال في الربع المقارن للعام الماضي لتقفز بنحو 944.6% وتلاها شركة «الحكير» بزيادة نسبتها 23.9%، لتبلغ نحو 6.12 مليون ريال، مقابل 4.94 مليون ريال في الربع المقارن من العام الماضي.

أما عن الشركات التي تحولت إلى خسارة مقابل أرباح فكان على رأسهم «هرفي للأغذية» بصافي خسارة بلغت 23.7

Impthal
PERFUME



Impthal_perfume



97973109

السالمية مجمع سيففوني

المنشآت العائلية السعودية: 59% من المنشآت بلا خطة لتعاقب الأجيال

وبسياسة توزيع الأرباح، وسياسة حل المنازعات، وغيرها من القضايا المهمة. لقد كانت بداية المركز في 2005 عندما استشرح المسؤولون أهمية وجود مركز لهذا الغرض بعد فشل عدد من المنشآت العائلية، إلا أنه لم يستمر لعدم وجود تنظيم وتمويل واضح. وفي 2014 صدر أمر سام كريم يقضي بإعادة افتتاح المركز، وتم تفعيله في 2019 بحضور وزير التجارة ومن خلال تأسيس مجلس إدارة نوعي برئاسة معالي الدكتور غسان السليمان حيث بدأ العمل على تأسيس المركز منذ ذلك الحين، وقام بجهود كبيرة في مختلف المجالات، وما زال المركز يعمل بشكل حثيث على تنظيم المركز وتحديد مصادر تمويله وذلك لضمان استمراره وتمكينه من القيام بدوره المأمول.

نعتقد أن اليوم هو التوقيت المناسب لانتهاز فرصة الاستفادة من المنشآت العائلية في ظل التحول الكبير الذي تشهده السعودية في ضوء رؤية السعودية 2030، وكذلك أخذًا بالحسبان المرحلة الحرجة التي تمر بها معظم المنشآت العائلية الكبرى التي تأسست بالترزامن مع الإنتاج التجاري للنقط في ستينيات القرن الماضي، ما يعني أنها تمر الآن في مرحلة الانتقال إلى الجيل الثاني والثالث، كما تشير دراسات المركز إلى أن عدد الملاك الذين توفرت لدينا بياتهم العمرية بلغ نحو 470 ألف مالك ومالكة، 23% منهم تفوق أعمارهم سن الـ 55 سنة وهو الوقت الذي يشب في أبناء وبنات الملاك وتتزايد معه أهمية تنظيم الشأن العائلي والحوكمة وغيرها، بالتالي نحن في مرحلة تستلزم تكثيف الجهود وتمكين المركز من القيام بدوره للمحافظة على هذه المكتسبات الوطنية عبر تنظيم أعماله وتوفير التمويل اللازم.

وفي سياق التنظيم، فإنه بالرغم من أن المركز يعمل بموجب أمر سام صدر في 2014 ميلادي، إلا أنه لم يصدر له تنظيم حتى الآن. وكما يظهر من طبيعة أعمال المركز، فإن هناك تقاطعات مع عدد من الجهات، ما يستلزم بيان اختصاصات وصلاحيات المركز، وحوكمته وارتباطه التنظيمي، وآليات دعمه وتمويله، ويعمل المركز بشكل حثيث مع وزارة التجارة لمعالجة هذا التحدي وتنظيم المركز. أما في جانب التمويل، يحصل المركز حاليا على تمويله من أعضاء مجلس الإدارة والاعميين، إضافة إلى اتحاد الغرف التجارية، والتحدي الرئيس يكمن في أن المنشآت الأكثر احتياجا للتوعية والدعم والسعي في حل النزاعات هي الأقل وعيا بهذا الاحتياج، ما يستلزم استثمار كثير من موارد المركز للوصول إلى هذه المنشآت في مختلف مناطق السعودية. وهذا الأمر يخلق فجوة تمويلية، ولذلك اتجهنا أخيرا لتغطية هذا النقص في التمويل عبر التكامل في التنفيذ مع بعض الجهات الحكومية والخاصة، كما بدأنا في استكشاف سبل تمويل جديدة مثل الأوقاف والقطاع الثالث، ونطمح خلال الفترة القادمة في الحصول على تمويل حكومي يمكن من المركز من القيام بأعماله لحين الوصول إلى مرحلة الاستدامة المالية عبر الانتقال إلى نظام الاشتراكات الاختيارية والتوسع في تقديم الخدمات. هناك عدد من المنشآت العائلية التي لم تحدث عقود التأسيس لديها لأسباب واعتبارات مختلفة. ونوصي المنشآت العائلية بمراجعة عقودها، والتحول إلى شركات الأموال، والاستفادة من المكنات التي أتاحتها نظام الشركات الجديد عبر تضمين ميثاق عائلي في عقد التأسيس.

كما يجب التأكيد على أن الوقاية خير من العلاج، وأن أبرز الأساليب الوقائية هي فصل الملكية عن الإدارة وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة، ولكن الخلافات شأن طبيعي ومتوقع حدوثه، ونوصي المنشآت العائلية بأن تتوافق على آلية لحل النزاعات مسبقا، ولكن إذا وقع النزاع ولا توجد لدى العائلة آلية للتعامل معه، فإننا نوصي الملاك بالتوجه للمركز الوطني للمنشآت العائلية والاستفادة من برنامج وسائل حل النزاعات البديلة حيث يعمل مع المركز نخبة من الوسطاء المتفرسين والمدربين للتعامل مع الخلافات في المنشآت العائلية. تواجه الشركات العائلية تحديات عدة، منها التحديات الخارجية المنتمية في قدرتها على التعامل مع أسواق خارجية مفتوحة وتنافسية، وأيضاً غياب التخطيط الاستراتيجي والمعلومات حول الفرص التجارية والتحليل الاقتصادي الاحترافي والتي تعد من العوامل المؤثرة في إنتاجية واستمرارية المنشآت العائلية في السوق

إن مواكبة التغيرات وغياب التخطيط الاستراتيجي هو من أهم العوامل المؤثرة على جميع المنشآت سواء كانت عائلية أم لا، وهو من أبرز أدوار قيادات المنشأة. وندرس في المركز عددا من الأفكار لتمكين المنشآت العائلية في السعودية من تعزيز التواصل مع الجهات التشريعية، ومن الانكشاف على مزيد الفرص الاستثمارية. ويعد الميثاق العائلي من أهم أدوات الحوكمة والوقاية من وقوع النزاعات في المنشآت العائلية، لأنه ينظم ويحدد كيفية التعامل مع القضايا الشائكة التي تمثل أبرز أسباب النزاعات لدى المنشآت العائلية، مثل التوجه الاستراتيجي، وتوظيف أفراد العائلية، سياسة الخارج، سياسة توزيع الأرباح، سياسة الملكية، وسياسة حل النزاعات وغيرها من السياسات المهمة.



والمركز السعودي للتحكيم التجاري، والمجموعة الثانية هي الجهات الحكومية والقطاع العام، حيث نسعى لإيصال تحديات المنشآت العائلية للقطاع العام، والتأثير وكسب التأييد، وتمكين القطاع العام من تحقيق مستهدفاته الخاصة بقطاع المنشآت العائلية. وخلال 2023 عقدنا أكثر من 55 اجتماعا ولقاء لهذا الغرض. كما أن لدينا عددا من الأعمال المستمرة مع وزارة العدل ووزارة الموارد البشرية ووزارة الاستثمار ووزارة الاقتصاد وغيرها من الجهات، ومن أبرز النجاحات في هذا السياق خروج نظام الشركات الجديد الذي أسهم فيه المركز بشكل كبير لضمان وجود المكنات اللازمة لاستدامة المنشآت العائلية مثل المادة الـ 11 التي تمكن المنشأة من جعل الميثاق العائلي ملزما نظاميا.

المجموعة الثالثة هم الاستشاريون والأكاديميون والجامعات، حيث يمثلون ركنا أساسيا من أركان المنظومة التي تحتاج إلى مزيد من الجهد البحثي لفهم تحديات المنشآت العائلية وأيضاً إلى مزيد من الاستشاريين المؤهلين للعمل معهم. وخلال 2023 أطلقنا برنامج الأجنحة البحثية بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، كما بدأنا في الإعداد لعدد من البرامج التدريبية بالتعاون مع مركز التدريب العدلي التابع لوزارة العدل وأهمها برنامج مستشار المنشآت العائلية المعتمد.

المجموعة الرابعة، هم المجتمع والعموم، إذ نحصر على أن يتصور المجتمع الدور الإيجابي الذي تؤديه المنشآت العائلية بما يحقق استدامة هذه المنشآت ويبقي على الروح الريادية لدى شباب وشابات السعودية.

لكن الحقيقة هي أن المسؤول الأول عن استدامة المنشأة العائلية هي العائلة، بينما دور المركز والجهات الأخرى هو التوعية ووضع المكنات اللازمة لمساعدة العائلة على الاستمرار والنجاح لأجيال قادمة بما يحقق مصالح العائلة والوطن.

هناك عدد من النقاط الرئيسة التي نوصي المنشآت العائلية بأن تعمل عليها وهي السعي لبناء عائلة متماسكة يسودها الاحترام والعدالة والتراحم، تأهيل أفراد العائلة للنجاح والتعامل مع الأموال سواء داخل المنشأة العائلية أو خارجها، بما يمكنهم من القيام بدورهم كملك أو قياديين في الشركة بطريقة فاعلة ومسؤولة، اختيار الشكل القانوني المناسب والانتقال من منشآت الأشخاص إلى منشآت الأموال مثل المساهمة المغلقة والبسيطة.

إضافة إلى إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة مثل العدالة والشفافية، وتعزيز فصل الإدارة عن الملكية، وجود ميثاق عائلي ينظم علاقة المنشأة بالعائلة، وتتفق من خلاله العائلة على توجهات المنشأة، وسياسة توظيف أفراد العائلة، وسياسة الخارج،

على التمويل بتكلفة معقولة، حيث أشار 65% من المنشآت العائلية إلى عدم قدرتها على الحصول على التمويل اللازمة، وكذلك ضعف القدرة على جذب المواهب واستبقائها خصوصا في ظل الطلب المرتفع على الكفاءات الوطنية المتميزة من القطاع العام والشركات الحكومية، ولذلك فهناك حاجة ماسة لتأسيس منظومة تدعم استدامة وتنمية المنشآت العائلية في السعودية.

بناء على ما سبق، فمن الواضح أن للمنشآت العائلية دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني، إلا أنها ما زالت تواجه عددا من التحديات، وبالتالي فمهمة المركز وفقا لإستراتيجيته الجديدة هي التأسيس لمنظومة متكاملة تسهم في استدامة وتنمية المنشآت العائلية وتعزيز مساهمتها في التنمية الوطنية من خلال التواصل وتقديم الخدمات مع 4 مجموعات من أصحاب المصلحة الذين يشكلون محاور إستراتيجية المركز.

المجموعة الأولى هي المنشآت العائلية: حيث نعمل مع المنشآت العائلية على عدد من المسارات، منها على سبيل المثال رفع الوعي والتدريب، حيث نفذنا أكثر من 60 برنامجا وفعالية في 2023 استفاد منها أكثر من 12 ألف مستفيد، كما قمنا بإصدار أكثر من 80 منشورا ودليلا إرشاديا، وكذلك المساهمة في حل النزاعات عبر برنامج متخصص، فقد أسهمنا في حل عدد من النزاعات في المنشآت العائلية، وبدأنا أخيرا في تنظيم هذه الجهود عبر تأسيس برنامج الوسائل البديلة لحل النزاعات، وذلك بعد توفر التمويل الأولي من غروس الخبرة والهيئة العامة للأوقاف وبالتكامل مع مركز المصالحة التابع لوزارة العدل



يرتكز على ما يعرف بالملتشدان وهي الشركات العائلية الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل عمود الصناعة الألمانية، بينما يعد التركيز على الشركات الحكومية هو الاستثناء كما في التجربة الصينية لعدد من العوامل التاريخية التي لا يسع المجال لعرضها. وإذا هناك فرصة كبيرة للاستفادة من هذه المنشآت في التنمية والوطنية، وهو ما قامت وتقوم به الدولة بالفعل، أما الخطر فهو فشل الانتقال بين الأجيال قد يؤدي إلى أضرار كبيرة على الإدارة عبر اختياري، وتغزير ممارسات الحوكمة. 48% من القوى العاملة، وتوفر جزءا كبيرا من السلع والخدمات في عديد من القطاعات الإستراتيجية، إضافة إلى انكشافها على القطاع المالي.

بناء على ما سبق، نعتقد أن استدامة المنشآت العائلية هي غاية وطنية مهمة ينبغي أن تتضافر الجهود لتحقيقه.

لكن هناك مجموعتين من الأسباب التي تؤدي إلى فشل المنشآت العائلية، جزء منها خاص بالمنشآت العائلية دون غيرها والجزء الآخر يمس المنشآت كافة، ولكنه أكثر بروزا لدى المنشآت العائلية، وبطبيعة الحال فإن هناك الأسباب التي تمس المنشآت كافة.

الأسباب الخاصة بالمنشآت العائلية دون غيرها، ومن أهمها عدم فصل الملكية عن الإدارة عبر اختيار الشكل القانوني المناسب وتبني معايير الحوكمة الرشيدة.

هناك حاليا 87% من المنشآت العائلية في السعودية ما زالت مؤسسات فردية، ولم تحول إلى شركات مساهمة مغلقة أو مبسطة وهي خطوة مهمة لتعزيز فصل الملكية عن الإدارة، لتسهيل عملية انتقال الحصص، وتعزيز ممارسات الحوكمة. إضافة إلى عدم تنظيم علاقة العائلة بالعمل التجاري والتوافق على عدد من القضايا الشائكة مثل التوجهات العامة للمنشأة، وتوظيف أفراد العائلة، دور المرأة، والتخارج وغيرها، ووفقا لاستطلاعات المركز، فإن 75% من المنشآت العائلية لا تمتلك موائيق عائلية وتبقى النسبة مرتفعة عند 69% إذا ركزنا على المنشآت كبيرة الحجم.

كما أن عدم التخطيط للانتقال للجيل القادم بطريقة منهجية والتحضير لذلك عبر بناء عائلة متماسكة وتطوير جيل قادر ومؤه للقيادة وإطار لحوكمة هذه العملية، إذ تشير دراسات المركز إلى أن 59% من المنشآت العائلية ليست لديها خطة لتعاقب الأجيال وأن 89% منهم يؤكدون على احتياجهم للتدريب في هذا المجال.

أحد أبرز الأسباب أيضا وقوع الخلافات والنزاعات العائلية وعدم وجود إطار ينظم آلية التعامل معها داخليا، أو خارجيا بطريقة تخصصية في مجال المنشآت العائلية، إلى جانب محدودية دمج وتمكين الإنثا في المنشآت العائلية، وهو تحد كبير إذا ما أخذنا في الحسبان ملكيتهم في هذه المنشآت بموجب نظام الإرث.

وهناك عدد من الأسباب التي تمس جميع المنشآت ولكنها أكثر أثرا على المنشآت العائلية، منها الحصول

نبه الدكتور عائد المبارك الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للمنشآت العائلية إلى خطورة وضع الشركات العائلية، مشيرا إلى أن 59% من المنشآت العائلية ليست لديها خطة لتعاقب الأجيال.

وأوضح المبارك أن منطقتي القصيم والرياض تتصدران وجود المنشآت العائلية بالسعودية التي تشكل 95% من المنشآت التجارية العاملة، ويعمل بها 57% من موظفي القطاع الخاص، وتحوي 48% من مجمل القوى العاملة بالسعودية.

وأضاف المبارك أن دراسات المركز تشير إلى أن عدد الملاك الذين توفرت لدينا بياتهم العمرية بلغ نحو 470 ألف مالك ومالكة، 23% منهم تفوق أعمارهم سن الـ 55 سنة وهو الوقت الذي يشب في أبناء وبنات الملاك وتتزايد معه أهمية تنظيم الشأن العائلي والحوكمة وغيرها، بالتالي نحن في مرحلة حرجة تستلزم تكثيف الجهود وتمكين المركز من القيام بدوره للمحافظة على هذه المكتسبات الوطنية عبر تنظيم أعماله وتوفير التمويل اللازم.

وأرجع المبارك سبب فشل المنشآت العائلية إلى عدة أمور تتصدرها أن 59% من المنشآت العائلية ليست لديهم خطة لتعاقب الأجيال، و 75% من المنشآت العائلية لا تمتلك موائيق عائلية وتبقى النسبة مرتفعة عند 69% للمنشآت كبيرة الحجم، 78% من المنشآت العائلية ما زالت مؤسسات فردية

ووفقا لتعريف المركز الوطني للمنشآت العائلية، فالمنشآت العائلية تشمل المؤسسات الفردية وشركات الشخص الواحد باعتبارها تعود لعائلة واحدة، ومن المأمول أن تستمر وتنتقل من جيل لآخر، وكذلك تشمل الشركات المخططة التي يمتلك فيها أحد الأفراد أو أفراد من ذات العائلة نسبة لا تقل عن 50%. وكذلك تشمل الشركة المدرجة في السوق المالية التي يمتلك فيها أحد الأفراد أو أفراد من ذات العائلة نسبة لا تقل عن 25%. باعتبار أن هذه النسبة عادة ما تكون كافية لتوجيه الشركة إذا كانت مدرجة.

وهذا التعريف يتسق مع تعريفات عدد من الدول مثل ألمانيا وأستراليا، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية مثل OECD والبنك الدولي ومركز المنشآت العائلية في المملكة المتحدة.

وفقا لهذا التعريف، وبناء على إحصاءات المركز ووزارة التجارة، فإن المنشآت العائلية تمثل 95% من المنشآت التجارية العاملة في السعودية، وتوظف 57% من موظفي القطاع الخاص، و 48% من إجمالي القوى العاملة، وبالنسبة للتركز الجغرافي، فإن 69% منها تتركز في المناطق الرئيسة الـ 3 الرياض ومكة المكرمة والشرقية، وهو انعكاس طبيعي للنشاط الاقتصادي في السعودية.

أما بالنسبة لكثافة المنشآت العائلية نسبة إلى عدد السكان، فإن أعلى منطقة هي القصيم تليها الرياض ما يشير إلى الروح الريادية لدى العوائل.

على المستوى القطاعي، فإن نحو 60% منها تعمل في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وقطاع البناء، وخدمات الإقامة والطعام.

والمنشآت العائلية لديها عديد من السمات الفريدة التي تجعلها من أهم أدوات تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية، منها على سبيل المثال: التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل، مقارنة ببعض الأنواع الأخرى من الشركات مثل الشركة المساهمة المدرجة التي عليها ضغوطات لتحقيق مستهدفات ربعية أو سنوية لمواكبة توقعات المستثمرين والمحللين.

وترتبط المنشآت العائلية بمجمعاتها بشكل أكبر، لذلك تجد أن هناك جلازا سريا يربط بين المنشآت العائلية والقطاع الثالث، حيث إن هذه المنشآت وملاكها من أبرز ممولي هذا القطاع، وتاريخا كان للمنشآت العائلية دور كبير في تأسيس وقيادة عديد من القطاعات، على سبيل المثال، كان لعوائل مثل

الراجحي والسبيعي وبن محفوظ والراشد والحميد وغيرهم دور كبير في تأسيس القطاع المالي مع وجود التحفيز الحكومي والتشريعات الداعمة. بالمثل أيضا فإن دور شركات عائلية مثل الحبيب وفقه وصالح كامل والموسى وغيرهم كبير في ريادة وتنمية القطاع الصحي في السعودية، ونطمح أن يستمر هذا الدور وأن تبرز لدينا المزيد من العوائل التجارية لريادة القطاعات القائمة والجديد.

وهذا الأمر ليس خاصا بالسعودية، فعندما نستقري تجارب الدول الأخرى في التنمية الاقتصادية نجد أنها تركز بشكل كبير على المنشآت العائلية.

على سبيل المثال، لو نظرنا إلى تجربة كوريا الجنوبية فسند أن المسيرة التنموية لديهم قامت على مزيج من التشريعات المصممة وعلى الشركات العائلية الكبرى أو ما يعرف بالتشيبولز مثل سامسونغ وهونداي وإل جي، وبالمثل فإن الاقتصاد الألماني

المركز الوطني للمنشآت العائلية National Center For Family Businesses

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



تابعونا:

الدوحة مركز عالمي للتكنولوجيا المالية الإسلامية



كشفت جريدة "middleeastmonitor" أن حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في قطر سيصل إلى حدود 4 مليارات دولار بحلول عام 2027، مستندة في ذلك على تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية "GIFT" الصادر مؤخراً، والذي أكد النمو الكبير الذي شهده القطاع في قطر خلال المرحلة الماضية، التي اتسمت بتركيز كبير على تنمية هذا النوع من النشاطات والوصول بها إلى أعلى المستويات الممكنة، بالنظر إلى توفر الدوحة على جميع الإمكانيات المساعدة على ذلك، وأبرزها الرغبة الواضحة من طرف الجهات المسؤولة عن المجال المالي في السير نحو تعزيز مكانة التكنولوجيا في المعاملات المالية، لاسيما الإسلامية منها والتي تعيرها الدوحة اهتماماً لا متناهياً.

مركز عالمي

ووصفت الجريدة قطر بأحد اللاعبين البارزين في تطوير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية، في ظل حجم المعاملات الكبير الذي تتسم به، حيث بلغ في العام المالي 2022 / 2023 2.1 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى عدد الشركات المعتبرة التي تتوفر عليها الدوحة في هذا القطاع، وهي التي تضم 24 شركة من أصل 417 شركة تم تحديدها في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية على المستوى الدولي، لتحل بذلك المركز السادس كأكبر مركز لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية، وفقاً لتقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية، والذي أكد امتلاك الدولة لمنظومة مالية وقانونية مواتية قادرة على جعلها محورا للاستثمار في هذا النوع من المشاريع داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الصفحة الإسلامية

وشددت الجريدة على أن النجاح في

QNB يحصد أفضل مزود لخدمات تمويل التجارة



حصلت مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وأفريقيا، على جائزة «أفضل بنك لتمويل التجارة» في قطر لعام 2024 من مجلة غلوبال تريدي ريفيو. ويعكس حصول QNB على هذه الجائزة التزام البنك بتسهيل المعاملات بين الشركات خلال القنوات الإلكترونية المختلفة المخصصة لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات، وذلك من خلال منصة تمويل التجارة الرقمية الشاملة التي تقلل بشكل كبير من أوقات المعالجة وتعزز كفاءة المعاملات. أجرى QNB في 2024 تحولاً كبيراً في منصته الرقمية الخاصة بتمويل التجارة، حيث تم دمج عملية إصدار وإدارة الضمانات الرقمية، وهو ما يمثل نقلة ملحوظة عن استخدام الضمانات الورقية في قطر. وتعمل هذه المبادرات بشكل شامل على دفع دولة قطر نحو التوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال تمويل التجارة الرقمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية والشمول المالي. تعد مجلة غلوبال تريدي ريفيو مصدراً رائداً للأخبار وناشراً ومنظماً للفعاليات المرتبطة بالتجارة العالمية والسلع والتصدير وتمويل سلسلة التوريد.



الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والعلاقات العامة

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

جميع
بردي

50300624

news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام PDF

ارتفاع عائدات الخزنة الأمريكية مع استعداد الأسواق لخفض الفائدة



ارتفعت سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات، أمس الخميس، بعد أن عززت محاضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي، ومراجعة بيانات الأجور الأولية، توقعات الأسواق بخفض أسعار الفائدة الشهر المقبل.

زاد العائد على سندات الخزنة لأجل 10 سنوات، بأكثر من نقطتين أساس عند 3.799%، في حين ارتفع العائد على سندات الخزنة لأجل عامين بنحو نقطة أساس واحدة عند 3.929%. وتحركت عائدات السندات عكسياً مع أسعارها. نقطة أساس واحدة تساوي 0.01%، وفق «سي إن بي سي». ويضع المتداولون الآن احتمالات بنسبة 38% لخفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في 17 و18 سبتمبر، ارتفاعاً من 33% في اليوم السابق، واحتمالات بنسبة 62% لخفض بمقدار 25 نقطة أساس.

أظهر محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، الصادر يوم الأربعاء، عن اللقاء الذي عقد يومي 30 و31 يوليو أن مسؤولي المجلس يميلون بقوة نحو خفض سعر الفائدة في الاجتماع المقبل في سبتمبر، بل أن كثيرين منهم كانوا يرغبون في خفض الفائدة على الفور في الشهر الماضي.

كما تفاعل المستثمرون، أمس، مع مراجعة هبوطية كبيرة لأرقام التوظيف في الولايات المتحدة، والتي أظهرت أن هناك 818 ألف وظيفة أقل مما تم الإعلان عنه في الأصل في فترة 12 شهراً حتى مارس 2024.

ويلقي باول الخطاب الرئيسي في ندوة «جاكسون هول» الاقتصادية اليوم الجمعة، والأسواق مترقبة لأي تلميحات حول الحجم المحتمل للخفض الشهر المقبل، وما إذا كانت تكاليف الاقتراض من المرجح أن تنخفض في كل اجتماع سياسة لاحق.

ماذا تنتظر الأسواق من ندوة «جاكسون هول» الاقتصادية

بنك «أن باول لن يلتزم بأي مسار محدد لخفض الفائدة، ولكنه سيلمح إلى أن الفيدرالي اكتسب ثقة كافية بأنه بات من المناسب البدء في خفض الفائدة قريباً.

• كيف ستفاعل الأسواق مع تصريحات باول؟

يُتوقع ألا يكون حتى تلك اللهجة التيسيرية التي قد يتبناها باول في تصريحاته تأثير كبير على الأسواق.

وأشار محللو «بنك أوف أمريكا» مؤخراً إلى أن مؤشر «إس أند بي» عادةً ما يكون له رد فعل محدود على منتدى «جاكسون هول»، ومع ذلك كان هناك استثناءات مثل انهيار الأسهم في عام 2022 بعد أن تبني باول لهجة متشددة عندما أشار إلى الحاجة لاستعادة استقرار الأسواق.

ولكنهم يستبعدون أن يكون هناك استثناءات العام الجاري مع تحسب الأسواق بالفعل لخفض أسعار الفائدة، لذا فإن أي مخاطر صاعدة على الأسهم حتى مع تبني باول لهجة تيسيرية خلال منتدى جاكسون هول ستكون محدودة.



باول بحثاً عن أي إشارة بشأن مسار السياسة النقدية، بما في ذلك، مقدار أول خفض للفائدة في سنوات وتيرة التخفيضات المحتملة التالية.

وكانت الأسواق تتوقع الاثنين الماضي بنسبة 50% خفض الفيدرالي الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس الشهر المقبل، بحسب بيانات العقود الآجلة على الأموال الفيدرالية، ولكن تلك النسبة تراجعت الآن إلى 23%. ويرى اقتصاديو «دويتشه

كما ارتفعت معدلات البطالة على نحو مفاجئ، ما دفع «وول ستريت» للتكهن بأن الفيدرالي سيبدأ في خفض الفائدة في سبتمبر.

ويدرس الفيدرالي حالياً توقيت خفض أسعار الفائدة والذي من شأنه أن يؤثر على الأسواق العالمية. كما أن خفض الفائدة سيخفف بعض الضغوط الواقعة على المستهلكين الذين يدفعون أكثر لاقتراض الأموال. ويتربح المستثمرون كلمة

رئيسية خلال فترة ما بين الاجتماعات طوال الصيف.

ومن المقرر أن يلقي جبروم باول، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، كلمة صباح اليوم الجمعة في توقيت حيوي بالنسبة لدورة السياسة النقدية، حيث ارتفعت أسعار الفائدة لأعلى مستوياتها في عقود لأكثر من عام، ما دفع التضخم للتراجع من أعلى مستوياته القياسية في 2022 وأدى لتباطؤ النشاط الاقتصادي.

انطلقت اجتماعات «جاكسون هول»، أمس وتستمر حتى يوم السبت الموافق الرابع والعشرين من أغسطس، ومنذ ما يقرب من 50 عاماً، بات هذا المؤتمر حدثاً اقتصادياً هاماً يجذب الاقتصاديين والأكاديميين وصانعي السياسة حول العالم. عندما يجتمع الاقتصاديون وصانعو السياسة تحت جبال جراندي تيتون في وايومنغ هذا الأسبوع، سيكون لمناقشاتهم تأثير على الاقتصاد بما في ذلك تكلفة شراء سيارة أو الحصول على قرض رهن عقاري أو سداد بطاقة ائتمانية. وسيدور موضوع المؤتمر هذا العام حول «إعادة تقييم وفعالية السياسة النقدية وكيفية انتقالها إلى الاقتصاد».

• ما هو الحدث الأهم في اجتماعات «جاكسون هول» هذا العام؟

أشار محللو «بنك أوف أمريكا» إلى أهمية وجود مصرفيو البنوك المركزية لأن لجنة السياسة النقدية في مجلس الاحتياطي الفيدرالي لا تجتمع في أغسطس، إلى جانب الإشارة إلى تغيرات سياسية



BAUME

شامبو لازالة حبوب فروة الرأس والصدفيه والحكه



مرخص من وزارة الصحة